

الجمعية العامة الدورة الحادية والسبعون
البند ١٩ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/71/463/Add.3)]

٢٢٧/٧١ - اتخاذ إجراءات عالمية فعالة لمعالجة آثار ظاهرة النينيو

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢١٨/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ١١٠/٧٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٩ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ٦٣/١٩٩٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ٣٣/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، وإذ تأخذ بعين الاعتبار جميع القرارات الأخرى ذات الصلة،

وإذ تلاحظ أن النينيو ظاهرة متكررة يمكن أن تؤدي إلى أخطار طبيعية واسعة النطاق وأن يكون لها آثار خطيرة في حياة البشر،

وإذ تلاحظ أيضاً أن التطورات التكنولوجية والتعاون الدولي قد عززا القدرة على التنبؤ بظاهرة النينيو، وبالتالي إمكانية اتخاذ إجراءات وقائية للحد من آثارها السلبية،

وإذ تشير إلى إعلان سيندائي^(١) وإطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٢)، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من

(١) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.



الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالبناء على الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإذ ترحب باتفاق باريس^(٣) وببدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع الأطراف في هذا الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، والأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٤) التي لم تودع بعد صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٥)، الذي يتضمن معلومات عن آخر المستجدات بشأن أحوال النينو/النينيا وفرعا يتناول الآثار الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية لظاهرة النينو للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦،

وإذ تدرك أهمية بذل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية جهوداً مكثفة ومتضافرة مع مراكز الرصد الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة لتقدم بفعالية وفي الوقت المناسب خدمات مناخية أكثر تركيزاً على البعد الإقليمي، فضلاً عن التدريب وبناء القدرات فيما يتصل بظاهرة النينو/النينيا، وإذ تلاحظ دور المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالنينيو في غواياكيل، إكوادور، في هذا الصدد،

(٣) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

(٤) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822

(٥) A/71/230.

وإذ تضع في اعتبارها أن موجة النينو للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ قد انتهت في أيار/مايو ٢٠١٦، حسب التقرير عن آخر المستجدات في أحوال ظاهرة النينو/النينيا الذي أصدرته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦،

وإذ تسلم بأن ذروة موجة النينو للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ كانت مشابهة في قوتها لما حدث في الفترتين ١٩٨٣/١٩٨٢ و ١٩٩٧/١٩٩٨ وبالتالي فقد كانت من أقوى ما تم تسجيله على مدار التاريخ وتضرر بسببها أكثر من ٦٠ مليون شخص خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ وخاصة في البلدان النامية، وخلفت آثاراً جسيمة قصيرة الأمد وطويلة الأمد على صحة الأفراد والاقتصاد وإنتاج الأغذية على كل من الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، أضرت على وجه خاص بالسكان الذين يعتمدون في سبل معيشتهم على أنشطة الزراعة وصيد الأسماك وتربية الماشية،

وإذ تلاحظ مع القلق أن ظاهرة النينو تشكل تحدياً خطيراً أمام الحفاظ على المكاسب الإنمائية التي حققتها البلدان النامية بشق الأنفس، وخاصة من حيث تحويل الموارد من الخطط والبرامج الإنمائية الوطنية،

وإذ تلاحظ مع القلق أيضاً أنه نتيجة لظاهرة النينو للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥، أثرت الأمطار الغزيرة والفيضانات وفي مقابلها موجات البرد والحر وحرائق الغابات وبيضاض المرجان وموجات الجفاف، تأثيراً سلبياً على البلدان والشعوب، وخاصة في أمريكا اللاتينية وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وذلك بفعل عوامل ناجمة عن تلك الظاهرة من بينها زيادة انتشار الأمراض وأعداد المشردين وإلحاق الضرر بالأمن الغذائي والبنى التحتية وإعاقة قدرة تلك البلدان والشعوب على تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن بعض البلدان استطاعت أن تحد جزئياً من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السلبية لظاهرة النينو للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ من خلال وضع وتنفيذ خطط عمل مبكرة بقيادة الحكومات تضمنت إنشاء سدود مكيمة متعددة الأغراض ومشاريع أخرى في مجال البنى التحتية وتعزيز البنية التحتية الاجتماعية والإنتاجية القائمة وتنشيط الخدمات الصحية لمكافحة الأمراض المنقولة وتعزيز خدمات الدعم الاجتماعي وشبكات الأمان والممارسات الزراعية المناسبة والوقائية والأشغال العامة المدرة للدخل وبرامج الرعاية الاجتماعية،

وإذ تسلم بأهمية المساعدة الإنسانية المقدمة إلى البلدان التي كانت الأشد تضرراً من الآثار السلبية لظاهرة النينو للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥، وإذ تؤكد في الوقت نفسه ضرورة تجاوز

هذا النهج واتباع نهج آخر في الاستجابة يقوم على التنمية ويتسم بتعدد التخصصات والتفصيل من أجل تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية ومعالجة تلك النتائج الضارة على نحو فعال،

وإذ تلاحظ تعيين الأمين العام للمبعوثين الخاصين المعنيين بظاهرة النينو والمناخ، ودورها في توجيه الاهتمام إلى الآثار الحادة في الأجلين القصير والطويل لظاهرة النينو للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وإذ تتطلع إلى مزيد من العمل في هذا الصدد،

وإذ تؤكد أهمية مبدأ الشمول في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأهمية عدم ترك أي أحد ولا أي بلد خلف الركب لدى تنفيذ هذا القرار،

وإذ تلاحظ الدورة الخامسة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، المقرر عقدها في كانكون، المكسيك، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧،

١ - تحث على التنفيذ الفعال لإعلان سيندائي^(١) وإطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٢)؛

٢ - تعيد تأكيد أهمية وضع استراتيجيات على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي ترمي إلى درء الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الضارة لظاهرة النينو، والتخفيف منها وإصلاحها، مع التسليم في الوقت نفسه بالمبادرات الوطنية الجارية التي اتخذتها البلدان المتضررة لتعزيز قدراتها؛

٣ - تنوّه بالجهود التي تواصل حكومتا إسبانيا وإكوادور والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث بذلها من أجل دعم المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالنينو، وتشجع تلك الأطراف وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي على مواصلة تلك الإسهامات من أجل النهوض بالمركز؛

٤ - ترحب بالأنشطة المضطلع بها حتى الآن لتعزيز المركز الدولي للبحوث المتعلقة بظاهرة النينو عن طريق التعاون مع مراكز الرصد الدولية، بما فيها المؤسسات الوطنية لعلوم المحيطات، وتشجع على مواصلة بذل الجهود لزيادة التعريف بدور المركز ودعمه إقليمياً ودولياً ولاستحداث أدوات لصانعي القرار والسلطات الحكومية ترمي إلى الحد من أثر ظاهرة النينو؛

٥ - تلاحظ المساعدة المقدمة إلى الحكومات من المركز الدولي للبحوث المتعلقة بظاهرة النينو ومن حكومات ومؤسسات أخرى لاستحداث نظم للإنذار المبكر تتيح تطبيق تدابير استباقية للحد من المخاطر تسهم في الحد من الآثار البشرية والاقتصادية والبيئية المحتملة لهذه الظاهرة؛

- ٦ - تنوّه بالدعم التقني والعلمي الذي تقدمه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لإصدار تنبؤات شهرية وموسمية منسقة على الصعيد الإقليمي، وبخاصة وضعها آلية توافقية لإعداد بيانات بآخر المستجدات المتعلقة بأحوال ظاهرة النينو/النينيا، تتلقى مساهمات من عدة مراكز معنية بشؤون المناخ، وتنوّه أيضا بالمبادرات المختلفة التي تضطلع بها بلدان شتى من أجل تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية؛
- ٧ - تشجع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، في هذا الصدد، على مواصلة تعزيز التعاون وتبادل البيانات والمعلومات مع المؤسسات المعنية؛
- ٨ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يعجل بتوفير الدعم المالي والتقني للبلدان المتضررة من ظاهرة النينو للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ وتوفير الدعم اللازم لبناء قدراتها؛
- ٩ - تشجع على جعل إجراءات التصدي لظاهرة النينو/النينيا لا تقتصر على تلبية الاحتياجات الفورية فحسب وإنما تدعم أيضا التنمية المستدامة الأطول أجلا وتبني القدرة على الاستمرار في كسب سبل العيش، ولا سيما في قطاعات الزراعة والمناطق الريفية؛
- ١٠ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تكفل، في حدود ولاية وموارد كل منها، عدم ترك أي أحد ولا أي بلد خلف الركب لدى تنفيذ هذا القرار؛
- ١١ - تشجع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة على النظر في إجراء مناقشة، خلال الدورتين السنويتين الثانية والثالثة للمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، بشأن توصيات عن كيفية تحسين عملية تحديد الاحتياجات والخيارات فيما يتعلق بتزويد البلدان بما يكفي من عناصر العلم والتكنولوجيا والابتكار لمعالجة آثار ظاهرة النينو/النينيا، حسب الاقتضاء؛
- ١٢ - تشجع المنتدى العالمي للبنى التحتية على أن يحدد ويعالج، حسب الاقتضاء، في دورتيه الثانية والثالثة، أوجه القصور والاحتياجات في مجالي البنى التحتية والقدرات وذلك لتعزيز التأهب والتشجيع على اتخاذ إجراءات مبكرة في البلدان المتضررة من ظاهرة النينو/النينيا؛
- ١٣ - تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تأخذ في الاعتبار، حسب الاقتضاء ومن خلال آليات ومنابر التنسيق القائمة، ظاهرة النينو/النينيا عند تصميم استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث وتحقيق التنمية، ولا سيما في سياق خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر

الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها: نحو إرساء نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة يقوم على الوعي بالمخاطر؛

١٤ - تشجيع الدول الأعضاء المهتمة على أن تضع، بدعم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، استراتيجيات متكاملة ومتسقة وشاملة وقيادة وطنية للتخفيف من الآثار السلبية لظاهرة النينو/النينيا وللتعاون دعماً للبلدان المتضررة؛

١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يدرج فرعاً عن تنفيذ هذا القرار في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين والثالثة والسبعين في إطار البند الفرعي المعنون "الحد من مخاطر الكوارث" من البند المعنون "التنمية المستدامة"، وتقرر أن تنظر في دورتها الثالثة والسبعين في موضوع "اتخاذ إجراءات عالمية فعالة لمعالجة آثار ظاهرة النينو" في إطار البند الفرعي المعنون "الحد من مخاطر الكوارث"، ما لم يتفق على خلاف ذلك.

الجلسة العامة ٦٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦